



انتخابات رئاسية مُنتازعة

أجريت الانتخابات الرئاسية الجزائرية في 12 ديسمبر 2019. في ظل اعتراض الحراك عليها. في الواقع، منذ نهاية الصيف، كانت حشود كبيرة من الجماهير تحتج كل يوم جمعة على إجراء الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر، مكذبةً بذلك ادعاءات الفريق قايد صالح بأن "الشعب" هو من يطالب بالتصويت. فبالنسبة للحراك، لا يهدف التصويت إلا إلى الحفاظ على النظام القائم منذ استقلال البلاد في عام 1962، والذي يطالبون الآن بتفكيكه بالكامل لصالح المؤسسات الانتقالية.

لكن وعلى الرغم من معارضة الشعب الجزائري الشديدة، تم إجراء الانتخابات. وكانت أولى الخلافات تتعلق بالشخصيات والسير السياسية لخمسة مرشحين. إذ كان جميع المرشحين للانتخابات الرئاسية مرتبطين سياسياً بالنظام وكانوا في بعض الأحيان شخصيات مقربة من عبد العزيز بوتفليقة.

انعكس الرفض للانتخابات الرئاسية على نتائج التصويت. حيث شهدت هذه الانتخابات أعلى نسبة امتناع مسجلة في الجزائر. لم تتجاوز نسبة المشاركة عتبة 39.38% في حين أن ثمن الأوراق الانتخابية كانت بيضاء أو باطلة. أما في المغرب، فقد بلغ معدل الامتناع عن التصويت 91.3% وفقاً للأرقام التي قدمتها السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات.



وفي نهاية هذه الانتخابات تم انتخاب عبد المجيد طبون في الجولة الأولى بعد فوزه بـ 58.15% من الأصوات.

مؤتمر لمحامين في مكاتب جمعية أنقذوا المختفين والمختفيات (SOS Disparu(e)s)

في 6 أكتوبر 2019، استضافت مكاتب جمعية أنقذوا المختفين والمختفيات (SOS Disparu(e)s) مؤتمراً شارك به كل من المحامين الأستاذين عبد الغني بادي ونور الدين أحمين، وذلك تحت عنوان "أكتوبر 1988 - أكتوبر 2019: أي نتائج؟".

وعقدت هذه الفعالية في مكاتب جمعية أنقذوا المختفين والمختفيات (SOS Disparu(e)s) إحياءاً للذكرى الواحدة والثلاثين لأحداث أكتوبر 1988. في الواقع في ذلك الوقت نُظمت العديد من

الاحتجاجات المتفرقة وغير المنظمة في عدة مدن في البلاد، كما يحدث في الحراك الحالي.



حدّث المحاميان الصحفيين ونشطاء حقوق الإنسان، وعائلات المختفين والمختفيات، عن الوضع السياسي الحالي في الجزائر.

ووصفا ممارسات السلطة بـ "ممارسات ما بعد أكتوبر 1988" لأن الشرطة أسرعت إلى تقييد الحريات. وبالفعل، وبحسب المحامي والمدافع عن حقوق الإنسان، عبد الغني بادي، فإن المكاسب التي تحققت في أكتوبر 1988 سرعان ما قُضت على يد النظام الذي عاد، منذ بضعة أشهر، إلى ممارساته القديمة من توقيف واعتقال وإحياء للشرطة السياسية.

وحذّر المحاميان من خطورة النظام التشريعي الحالي على الحريات، مشيرين إلى أن "هناك نصوص قانونية تعود إلى زمن الحزب الواحد لم تتم مراجعتها حتى الآن من قبل السلطات التشريعية"، مضيفين أن "البرلمان لم يرق بعمله وهذه النصوص هي التي يُلوح بها اليوم لقمع الحراك". ويعتقد السيد بادي أن هذه القوانين خطيرة. وقال إن هذه النصوص القانونية "تشكل خطراً على الحريات وممارسة المواطنة". وهكذا وصف المحاميان النصوص القانونية الحالية بأنها "مناجم ضد المواطنة والحريات والممارسة الديمقراطية".

ثم أعاد المحاضران استذكار مساهمات أحداث أكتوبر 1988 وأثرها على الحراك الشعبي الذي بدأ في 22 فبراير الماضي. وقالوا: "لقد تعلم الشعب الجزائري من الأحداث السابقة. وفهم أنه لا بد من اللاعنف والتوحد لهزم خطط النظام".

مؤتمر صحفي لتجمع المحامين للدفاع عن معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين

نظّم تجمع المحامين للدفاع عن معتقلي الرأي والمعتقلين السياسيين مؤتمراً صحفياً في مقر جمعية أنقذوا المختفين والمختفيات (SOS Disparu(e)s) في 7 أكتوبر 2019. وعقد المؤتمر بمشاركة 6 محامين جزائريين كمتحدثين، وهم: نور الدين أحمين، ومصطفى بوشاشي، ونور الدين بن يسعد، ونبيلة اسماعيل، وعيسى رحموني وعبد الغني بادي.

دق هؤلاء المحامون والمدافعون عن حقوق الإنسان ناقوس الخطر بشأن وضع الحريات في البلاد. لافتين انتباه الرأي العام إلى خطورة السياق الحالي، الذي يتميز بشكل خاص بتوقيفات واعتقالات عديدة للمتظاهرين والنشطاء السياسيين والجمعياتيين.

جميع هؤلاء المحامين حاضرون بشكل كثيف في محاكم البلد حيث يدافعون، إلى جانب العديد من زملائهم، عن ضحايا النظام القائم. كما أنهم سلطوا الضوء على العديد من الانتهاكات للتدابير القانونية ويسائلون القضاة. ويقول مصطفى بوشاشي في هذا الشأن: "أود أن أذكر إخوتنا القضاة أن عليهم تحمل مسؤولية تاريخية. عليهم احترام القانون لا غير".



أما فيما يتعلق بمحكمة سيدي محمد، فقد صرّحت نبيلة اسماعيل قائلة: "عندما نعتقد أننا أمام محكمة استثنائية، لم نرى يوماً وضعاً مشابهاً حيث يتم إيقاف الناس قبل توجيه التهم. ليس علينا أن نصمت أمام موقف كهذا. على المحامين مقاطعة كل الجلسات".

وشدد المحامون أيضاً على لجوء القضاء المنكر لأحكام الإيداع. كما رأى عبد الغني بادي أن هذه الأحكام "غير مبررة". أما نور الدين أحمين فأضاف أن هناك "فرط باستخدام هذا النوع من الأحكام". وقال: "يتظاهر الجزائريون للمطالبة بدولة القانون، إلا أننا وبعد ستة أشهر لم نرى إلا الانتهاك لكل مبادئ القانون".

تدريب حول رصد تنفيذ توصيات الآليات الدولية

أقام تجمع عائلات المختفين في الجزائر (CFDA) جمعية SOS Disparu (e)، يومي 23 و 24 نوفمبر 2019، تدريباً حول رصد تنفيذ توصيات الآليات الدولية، وذلك في مكاتب جمعية SOS Disparu (e). قام بتيسير هذا التدريب السيد عبد الرحمن صلاح.

خُصص اليوم الأول من التدريب للأحكام الأساسية للعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية. وتناول المدرب معايير وطرق التصديق على مختلف البروتوكولات الاختيارية للأمم المتحدة. وقال إن الجزائر صادقت على جميع بروتوكولات الأمم المتحدة باستثناء بروتوكول الهجرة والبروتوكول المتعلق بالاختفاء القسري.

كما تناول المدرب قضية المراجعة الدورية (3 جلسات في السنة) للشكاوى والتقارير المقدمة للجنة المعنية بحقوق الإنسان.

تم تنظيم ندوة عبر الإنترنت (وبينار أو مؤتمر بالفيديو) مع مركز الحقوق المدنية والسياسية في جنيف (CCPR) لاختتام اليوم الثاني والأخير من التدريب. حيث تمكن السيد أندريه كانغني أفانو، المنسق في مركز الحقوق المدنية والسياسية، من التحدث عن متابعة توصيات اللجنة المعنية بحقوق الإنسان، وخاصة فيما يتعلق ببلده توغو.

وتناول السيد كانغني أفانو مسألة إجراء الرصد وأهميته من أجل ضمان تنفيذ توصيات الآليات. مشيراً أن هذا العمل، في الواقع، يُسهم في تحسين حماية وتطبيق حقوق الإنسان في جميع أنحاء العالم من خلال حث الدول على احترامها وحمايتها وتطبيقها. وأخيراً عرض السيد كانغني نظام التدوين الخاص بالتدابير المتخذة من قبل الدولة بعد التوصيات التي قدمتها اللجنة.

الذكرى الرابعة عشرة لميثاق السلم والمصالحة الوطنية

صادف يوم 29 سبتمبر 2019 الذكرى الرابعة عشرة لإصدار ميثاق السلم والمصالحة الوطنية.

وفي هذه المناسبة، نظمت أمهات وأقارب الضحايا مسيرة بالقرب من المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الجزائر العاصمة للمطالبة بالحقيقة.

رافعات صور المختفين والمختفيات، طالبت الأمهات بالحقيقة، وصحن: "نريد أن نعرف مصير جميع المختفين. على أولئك الذين اختطفوهم أن يخبرونا أين دفنوا".

قال حسين فرحاتي، عضو جمعية SOS Disparu (e) s: "بعد 14 عاماً من إصدار ميثاق المصالحة، لم تفعل السلطات شيئاً للسماح لعائلات الضحايا بمعرفة الحقيقة. لا يمكننا المطالبة بالمصالحة دون معرفة مصير جميع الضحايا".

تعدّد عائلات المختفين والمختفيات تجمعات أسبوعية مماثلة لهذا التجمع. كل أسبوع يرفعون أصواتهم آمليين أن يصلوا ذات يوم إلى الحقيقة والعدالة.

أخبار موجزة

تجمع عائلات المختفين في الجزائر (CFDA) يفوز بجائزة المعهد الكتالوني الدولي للسلام (ICIP) "صانعي السلام"

ينظم المعهد الكتالوني الدولي للسلام (ICIP)، بشكل سنوي منذ العام 2011، جائزة "صناع السلام" التي تهدف إلى الاحتفاء بالأفراد أو الكيانات أو المؤسسات التي عملت بطريقة استثنائية وشاملة وساهمت في تعزيز وبناء السلام.

أشادت جائزة العام 2019 بتجمع عائلات المختفين في الجزائر (CFDA) لتصميمها وشجاعتها في التنديد بالاختفاء القسري في



ثم قام المشاركون بتمرين حولي تقنيات صياغة بيان من المجتمع المدني. وبذلك تمكنوا من تعلم كيفية صياغة البيانات التي ترفضها اللجنة المعنية بحقوق الإنسان. كما تمكنوا من التعرف على القواعد الواجب اتباعها فيما يتعلق بالصياغة اللغوية للبيانات (إحدى لغات العمل الرسمية الثلاث للجنة)، فضلاً عن المعلومات الأساسية التي يجب أن تحتويها هذه الأخيرة ليتم القبول بها.

قبيل ختام اليوم الأول، دُعي المشاركون لصياغة شكوى لعناية المدعي العام للولاية بشأن قضية اختفاء، وفقاً لمنهجية الصياغة المذكورة أعلاه.

في اليوم الثاني، تلا المدرب مواد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، وكذلك ردود اللجنة على العهد الخاص بالجزائر. وقد أثار ذلك نقاشاً بين المشاركين والمدرب حول بعض مواد ميثاق السلم والمصالحة الوطنية التي تتعارض مع الدستور الجزائري.

وخلال هذا اليوم، قدم السيد عبد الرحمن صلاح بالتفصيل تكوين وعمل لجنة حقوق الإنسان. كما تحدث عن مختلف الخبراء الذين يؤلفونها وكذلك المهارات المتاحة للجنة. وتناول أيضاً مسألة التقارير التي يجب على الدول تقديمها إلى اللجنة فيما يتعلق بالنتائج والتوصيات التي ربما تكون اللجنة قد أصدرتها ضدها. وشرح المدرب الأنشطة الرئيسية للجنة، وهي المراقبة، والتوعية، ونشر التوصيات، والمناصرة، وإنشاء ائتلافات من المنظمات غير الحكومية، إلى جانب عددٍ من الإجراءات والأعمال القضائية المتعددة.



وهكذا تمكن CFDA من المشاركة في ورشة عمل حول "الحوكمة الرشيدة وسيادة القانون" والتي تضمنت مناقشات حول مكافحة الفساد وتقلص المساحة المتاحة للمجتمع المدني.

اجتماع مع الشركاء الجزائريين في كوبنهاغن

نظمت الأورومتوسطية للحقوق، يومي 12 و13 نوفمبر 2019، في كوبنهاغن لقاءً بين الشركاء الجزائريين. كانت السيدة نصيرة دوتور، رئيسة تجمع عائلات المختفين في الجزائر (CFDA)، حاضرة في هذا الحدث لتمثيل المنظمة.

ناقش ممثلو العديد من المنظمات الجزائرية تطور الوضع في الجزائر في الفترة التي سبقت الانتخابات الرئاسية في 12 ديسمبر 2019. وبالنسبة للسيدة دوتور، فإن الضرورة الملحة تكمن في مساندة معتقلي الرأي الذي اعتقلوا مؤخراً ببساطة بسبب تعبيرهم عن آرائهم أو حملهم العلم الأمازيغي.

كما تمكن الشركاء الجزائريون من لقاء أعضاء وزارة الخارجية الدنماركية. وبذلك تمكنوا من التناوب في تقديم منظماتهم وتوقعاتهم لهذا الاجتماع. وأكد ممثلو الوزارة عزمهم على تعزيز الحوار في المنطقة العربية. إن الحكومة الدنماركية الحالية مهتمة للغاية بجميع قضايا حقوق الإنسان وهي مستعدة لبذل المزيد من الجهد لتعزيزها.

الجزائر، ومحاربتها للإفلات من العقاب ومساهمتها في الانتقال السلمي في البلاد.

سيتم تسليم الجائزة رسمياً في حفل توزيع الجوائز الذي يقام سنوياً في برلمان كاتالونيا. وهكذا، ستسافر نصيرة دوتور، رئيسة CFDA، إلى برشلونة في أوائل عام 2020 لتمثيل مجموعة أسر المختفين والمختفيات في الجزائر واستلام الجائزة المذكورة.

منتدى المجتمع المدني في بروكسل

شارك تجمع عائلات المختفين في الجزائر (CFDA)، ممثلاً برئيسته، السيدة نصيرة دوتور، في منتدى المجتمع المدني في بروكسل في 2-3 ديسمبر، 2019.

شرع الاتحاد الأوروبي في حوار منظم مع المجتمع المدني في بلدان الجوار الجنوبي بهدف تعزيز التعاون في عملية صنع القرار السياسي. هذا المنتدى هو الحدث الختامي لدورة الأعمال السنوية التي جمعت حوالي 180 من منظمات المجتمع المدني وممثلين من الاتحاد الأوروبي.

أتيحت للمشاركين الفرصة لمناقشة نتائج الأنشطة السابقة، مع التركيز على تنفيذ التوصيات المقدمة خلال أنشطة العام ومناقشة جدواها في إطار السياسات والآليات الخارجية الأوروبية.

للاتصال:

عنوان البريد الإلكتروني:

cfda@disparus-algerie.org

الموقع الإلكتروني:

www.algerie-disparus.org

رقم الهاتف:

0033 (0)1 43 44 87 82

الموقع التذكاري الافتراضي:

www.algerie-disparus.org